بحوث في اللغة العربية وآدابها: نصف سنوية لقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة إصفهان
العدد ٣ (خريف وشتاء ١٤٣١-١٤٣٢ هـ. ق/ ١٣٨٩هـ. ش)، ص ٦٩ ـ ٨٤

الاستشهاد في شرحي ابن‌عقيل والسيوطي على الألفيّة[١]

إلهه صفيان*
سيدمحمدرضا ابن‌الرسول**

الملخص

لقد قام المؤلّفان في هذا المقال بعد إيراد مقدّمة حول الاستشهاد في النحو العربي عامة قاما بدراسة الاستشهاد خاصةً عند الشارحَين الشهيرين من شرّاح *الفيّة* ابن‌مالك في شرحيهما عليها ـ وهما بهاءالدين عبدالله بن‌عقيل، وجلال‌الدين عبدالرحمن بن أبي‌بكر السيوطي ـ على طريق المقارنة، نظراً إلى أقسامه الأربعة وهي الآيات القرآنية، والحديث الشريف، وكلام العرب المأثور، وأشعارهم، ثم تبيين منهجهما في الإتيان بالشواهد، وعرض النتائج الإحصائي لهذا البحث المقارني.

وأهمّ أهداف يحاولها هذا البحث تعريف بمكانة الشواهد في شرح الشارحين، وتعريف بأغراض ساقتهما إلى الاستشهاد بالشواهد، ومدى استعمالهما لكلّ نوع منها.

المفردات الرئيسية: الاستشهاد، ألفية ابن‌مالك، شرح ابن‌عقيل، السيوطي، الشواهد

المقدمة

بما أن الألفية من أهمّ المنظومات الصرفيّة والنحويّة التي عني بها كثيرٌ من النحاة منذ نظمها ابن‌مالك حتى الآن، وشرحوها وعلّقوا عليها الحواشي المختلفة، وأن من أهم هذه الشروح *شرح ابن‌عقيل* و*البهجة المرضية* لجلال الدين السيوطي اللذان تمتّعا بمقبوليّة تامّة عند المدرّسين في الحوزات العلمية والجامعات، فنحن بصدد مناقشة الاستشهاد في هذين الشرحين.

وكما نعلم أن قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن الهمداني المصري المعروف بـ«ابن‌عقيل» كان من أشهر النحاة في أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن، والذي قال أستاذه أبوحيّان فيه عندما رأى تفوّقه على الآخرين: «**ما تحت أديم السّماء أنحى من ابن‌عقيل**» (العسقلاني، ١٤١٤هـ، ص ٢٦٧)، وأن جلال الدين عبدالرحمن بن أبي‌بكر السيوطي من أجلّ علماء القرن التاسع للهجرة الذي حفظ القرآن المجيد وهو دون ثماني سنين. فكلاهما كان من نحاة مدرسة مصر والشام النحوية.

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٨٧/١٠/٢١هـ. ش (٢٠٠٩/١/١٠م)؛ تاريخ القبول: ١٣٨٨/٤/١هـ. ش (٢٠٠٩/٦/٢٢م).

* طالبة مرحلة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بجامعة أصفهان

** أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة أصفهان

ولا شك أن للشواهد دوراً هامّاً في كتب النحو التعليمية من مثل هذين الشرحين الشهيرين للألفية، وأن الكلام عن الاستشهاد في مطاوي الكتب العربية غير قليل، ولكننا لم نعثر إلا على مقالة واحدة عالج فيها صاحبها (ابن‌الرسول، ١٣٧٩هـ. ش، ٧٣٧ ـ ٧٥٤) ظاهرة الاستشهاد في الكتب النحوية بشكل موجز؛ وعلى رسالة ماجستير حول الاستشهاد بالشواهد اسمها «شرح وبررسی شواهد قرآنی *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*» للطالبة «مشيرفر»، ولها أقلّ علاقة بما في هذا المقال المتواضع.

وفي هذا البحث المقارني، بعد التعريف بالاستشهاد في النحو العربي والآراء المختلفة حوله بالشواهد خاصّةً بالحديث الشريف ـ لما من تباينٍ في آراء النحاة حول الاستشهاد به ـ ندرس طرق الاستشهاد في الشرحين لكي يبيّنَ لنا مدى استعمال كلّ من الشواهد عند الشارحين، والأغراض المختلفة التي يهدفان إليها في الإتيان بالشواهد.

وأحصينا كلّاً من الشواهد في الشرحين، وعرضنا نتائجه في جداول أربعة مختصة لكلّ من الشواهد. والمعلومات المشتركة بين الجداول هي عدد الشواهد في كلّ من الشرحين، وشواهدهما المكرّرة ـ وهي شواهدُ تكرّرت في بحثين أو أكثر ـ، وعدد الشواهد المشتركة بين الشرحين.

وأما في جدولين منها، فزدنا قائمتين علاوةً على المعلومات المذكورة؛ فعند الشواهد القرآنية ذكرنا أيضاً عدد الشواهد القِرائيّة في الشرحين، ثم عدد الشواهد القرائية المشتركة بينهما. والسببُ في إحصاء هذا النوع من الشواهد أنه قد استشهد الشارحان ببعض الآيات القرآنية لقراءة خاصة فيها تسبّب وجهاً أو وجوهاً أخرى لقاعدة معينة.

وعند جدول الشواهد الشعرية عرضنا عدد الشواهد الشاذّة في كل من الشرحين، ثم عدد الشواهد الشاذّة المشتركة بينهما. والسبب في هذا الإحصاء تبيين مدى توفّر الشذوذ بين الشواهد الشعرية بالنسبة للأخرى.

وبعد هذا بيّنّا الأغراض المختلفة التي تسبّبت الاستشهاد بالشواهد مع ذكر الأمثلة، ثم اخترنا ثلاثة شواهد من الشرحين لنقاشٍ مقارنيّ بينهما. وفي الأخير أتينا بشواهد ذُكرت أجزاء منها في الشرحين، ولم تُذكَر برمّتها، حيث لم يعدّها محققا الشرحين من الشواهد.

فمن خلال هذه الدراسة سنجيب أسئلةً كالتالي: بالمقارنة بين الشارحَين، هل استخدما الشواهدَ المختلفة خاصّةً الحديث الشريف على حد سواء؟ وما أغراضٌ جعلت الشارحَين يستشهدان بالأقسام الأربعة للشواهد؟

الاستشهاد في النحو العربي

لكلمة «الاستشهاد» في اللغة العربية معانٍ مختلفةٌ[١]، منها طلب الشاهد وهو الدليل؛ وفعل «استشهد» حين يستعمل مع حرف الباء يرادف «احتجّ بـ». والاستشهاد في الاصطلاح هو إيراد الشاهد خلال البحوث الأدبية تأييداً لقاعدة؛ والشاهد كلام لمن يوثق بعربيته يؤتى به إثباتاً لقاعدة من قواعد النحو وغيرها.

والكلام المستشهد به في علوم الأدب على أربعة أقسام: شعر العرب، وكلامهم، والقرآن الكريم، والحديث النبوي. لكنه لا يستوي جواز الاستشهاد بجميع هذه الأقسام في علوم الأدب بأنواعها؛ ففي اللغة والصرف والنحو لا يستشهد بكلام العرب من المولدين؛ وفي المعاني والبيان والبديع يستشهد بها جميعاً دون تحديد (البغدادي، ١٤٠٩هـ، ص ٥).

---

١. استَشهد: «تعرّض أن يُقتل في سبيل الله، والرجل فلاناً: طلب منه أن يشهد؛ وبكذا: احتج به؛ واستُشهد فلان: قُتل شهيداً. والشاهد: من يؤدّي الشهادة؛ والدليل؛ وشبه مخاط يخرج مع المولود ج: شُهود وأَشهاد وشُهَّد وشَهْد، وجمع غير العاقل: شواهد؛ وصلاة الشاهد: صلاة المغرب وصلاة الفجر» (*المعجم الوسيط*، «ش‌ه‌د»).

فكان النحاة يلتزمون الاستشهاد بكلام موثّق لا تلوّثه أيّة عجمة أو لحن، فإن يجدوا فيه لحناً ينبذوه ولا يعتدّوا به، بحجّة أن أمثال هذا الكلام مخلّة بقواعد اللغة العربية العريقة؛ فلا يستشهدون بشعر العرب وكلامهم من كل عصر قديماً وحديثاً، بل اقتصروا على شعر الجاهليين، والمخضرمين، وشعر الشعراء في صدر الإسلام، وهم الذين عبّروا عنهم بالمتقدّمين. يشير *تاريخ النحو العربي* إلى هذا التحديد الزمني ويقول:

فالعرب الذين يُستشهد بهم ابتدأ تاريخهم من الجاهلية إلى أواخر القرن الثاني. فآخر من استشهد به سيبويه هو إبراهيم بن هرمة المتوفى سنة ١٥٠هـ؛ أما الذين جاءوا بعده من محدثين ومولدين، فقد تُركوا لفساد لغتهم، وانتقال اللغة من صيغتها الفصيحة إلى وضع العامية، وهي تؤكدها روايات تاريخية تبيّن أن القرن الثالث للهجرة شاعت فيه لهجات عامية ليست معربة (ولد أباه، ٢٠٠١م، ص ٢٤).

كما اهتم المستشهدون ـ إضافة إلى التحديد الزمني في أخذ شواهدهم ـ بنواحٍ معيّنةٍ؛ فيقول ولد أباه:

أما تحديد لغة السَّماع من ناحية المكان، فقد جاء حصره في وسط الجزيرة، بين صحراء السماوة، وأعالي نجد، وتهامة، والحجاز. وبيّن اللغويون أسباب هذا التحديد وهو الابتعاد عن لغة أطراف القبائل التي خالطتْها الفرس في أعلى العراق وعمان، ومازجتْها الروم في الشام (المصدر نفسه).

أما القرآن الكريم، فإنهم يستشهدون به جميعاً، ويعتبرونه أصفى مصدر لكلام العرب «**يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه**» (البغدادي، ١٤٠٩هـ، ص ٩).

وأما الحديث، فكان النحاة متّفقون على أن النبي ﷺ أفصح العرب، ولكنهم مع هذا لم يُجمعوا على جواز الاستشهاد بكلامه؛ ففريق منهم استشهدوا به مطلقاً، ومنهم الذين لم يستشهدوا به؛ لأنهم لم يثقوا بصحة ألفاظه، ومنهم من جوَّز الاستشهاد به بشروط تُنبئ عن صحته لفظاً ومعنى، لإثبات مواقف النحويين حول الاستشهاد بالحديث والأسباب التي تسبّبها.

يجدر بنا الاستعانة بدراسة الدكتور السيد الشرقاوي حول الحديث النبوي ومعاجمه والاستشهاد به في اللغة والنحو، وبعض كتب أخرى، ونورد فيما يلي موجزاً من نتائج هذه الدراسات:

إن منهج الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه البصريَّين هو المنهج السائد على النحو العربي من أوّل أمره إلى عصرنا هذا؛ وهذا يعني أن دراسة النحو العربي تبتني على الأسس التي أسّساها، فلا شك في تأسيس دراسة النحو ومناهجه في الاستشهاد بالبصرة من أوائل القرن الثاني الهجري إلى أواخر القرن الثالث.

وأهم المراكز العلمية توزعت بين الحجاز والعراق، واهتمام مدرسة الحجاز بالحديث الشريف كان أكثر من المدارس الأخرى، وكانت مدرسة العراق أهم مراكز الحياة العقلية في مختلف فروع العلم والفن. فأدّت النزعات العلمية في هذه الفترة من الزمن إلى تكوّن المنهجين هما: منهج "أصحاب الحديث" الذي سيطر على مدرسة الحجاز وهو الاهتمام بالحديث الشريف، ومنهج "أصحاب الرأي" ومركزه العراق الذي كان همّه النشاطات العقلية.

كانت البصرة منشأ حركة مدرسة الرأي العراقي؛ لأنها كانت منشأ علم الكلام، وخاصةً مدرسة المعتزلة. فالبصرة سبقت مدن العراق خاصة الكوفة؛ فإن عقل البصرة أدقّ من عقل الكوفة لثقافته المرتفعة، فعنيت الكوفة بالفقه، والبصرة بالكلام (ضيف، ١٩٨٣م، ص ٢١).

والنحو العربي في البصرة منذ نشأته تأثّر بآراء المتكلمين وخاصة المعتزلة وأهل الرأي؛ «**وكان موقف المعتزلة من الحديث الشريف أساس ما ذهب إليه علماء البصرة في تلك الفترة من إقلال الرواية والتشدّد فيما خالف العقل، فيما يظهر**» (الشرقاوي، ٢٠٠١م، ص ٢١٥).

وأما أهل الحجاز الذين لهم منهج أصحاب الحديث، فأقبلوا على جمع الحديث الشريف، واهتموا بمعرفته وتفقّه أحكامه. ففي هذه الحقبة من الزمن كثرت كتب رواية الحديث وما يتعلّق بها. وأصحاب الحديث فرقتان: فرقة منهم ينقل الرواية، وفرقة يحقق طرق النظر والمقاييس، وهم متكلّمو أهل السنة، ويجعلون الحديث الشريف في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم.

فالفارق بين المنهجين هو مدى اهتمام الفرقتين بالحديث الشريف في إثبات الأحكام وتقرير القواعد. إضافة إلى هذا، أن أهل الرأي والمتكلمين كانوا أكثر تمسّكاً بحكم العقل. واختلاف الفريقين في موقفهما من العقل والنقل «**وأسباب سياسية تتصل بموقف المعتزلة في محنة الإمام أحمد بن‌حنبل، وأسباب تتعلق بخطإ في المنهج، وفهمه لدى طرفي الخصومة**» (المرجع نفسه، ص ٢٣٩) أدت إلى احتدام الخصومة بين الطرفين.

يقسم الإمام أبوحامد الغزالي المنهجين في بحثه عنهما إلى فرق: الفرقة الأولى هم الذين جرّدوا النظر إلى المنقول، والفرقة الثانية ـ وهم في الطرف المقابل ـ جرّدوا النظر إلى المعقول واجتنبوا المنقول، «**والفرقة الثالثة جعلوا المعقول أصلاً، وضعُف عنايتهم بالمنقول، لكن ما سمعوه من الظواهر المخالفة للمعقول جحدوه وأنكروه وكذّبوا روايته**» (المرجع نفسه، ص ٢٢٣).

تخبرنا الشواهد بأن علم النحو وطريقته في الاستشهاد تأثّر بآراء هذه الفرقة وموقفها من الحديث؛ فانتشرت آراء المعتزلة بين النحويين؛ ولم يكن للحجازيين وأصحاب الحديث جهود في تأسيس النحو أو إعطاء البديل لما قدّمه البصريون.

«**ولا يخفى أن هذا المدّ الاعتزالي قد غطّى الفترة التي شهدت تأسيس النحو ونموّه واكتمال الأصول التي قام عليها، وبخاصة منهج الاستشهاد**» (الشرقاوي، ٢٠٠١م، ص ٢٣٤). «**وفي العصور المتأخرة زاد الطين بلّة أن النحاة اتصلوا بالفلسفة وتعلقوا بالمنطق ... والفلسفة تشترك مع الاعتزال في موقفه من أصحاب الحديث، بل إن بعض الفلاسفة أشد غلوّاً من المعتزلة في ذلك**» (المرجع نفسه، ص ٢٣٦).

وما ذكره الدكتور مازن المبارك في كتابه *النحو العربي* (١٩٨١م) يؤيّد هذا الرأي، إذ يقول:

> **ونعود إلى تأثر النحاة بالمتكلّمين، فنقول: إن البحث في العلة، هذه التي ألقت عصا التفرقة ما بين النحاة، كما ألقتها من قبل ما بين الفقهاء، هو الذي ساق النحويين إلى الجدل في أمور نظرية محضة، أو أخذ بأيديهم إلى ميادين النظر الفلسفي؛ حيث التقوا بالمتكلمين، ووجدوا لديهم ما يريدون من أساليب الجدل وأنواع العلل؛ إذ كان المعتزلة سابقين إلى ذلك بما كان لديهم من حريّة في الرأي، وملائمة وتوفيق بين النقل والعقل ... وحسبنا ـ لبيان أثر المتكلمين في النحو ـ أن نعلم أن القياس أداته العقل، وأن أئمة القياس في النحو: سيبويه، والفرّاء، والفارسي، وابن‌جنّي، والزمخشري وأضرابهم كانوا معتزلةً ... كانت العناية بأمر العلة والاهتمام بها يزداد كلما تقدّم الزمن بالنحويين. فبعد أن رأينا التعليل يلقى به موجزاً بعقب الحكم النحوي، رأيناه يُفرد بالتأليف ويخصّ بالكتب. ونراه هنا ـ في القرن الرابع ـ ينال عناية أوفر ويستفيد جهداً أكبر، فتكثر فيه المؤلفات، ويدخله الكثير من التطور** (ص ٩٢ ـ ٩٤).

فنشأت آراء النحويين تنهل من عيون هذه الفرق؛ وإليك بعض هذه الآراء:

كان ابن الضائع من الذين لا يجيزون الاستشهاد بالحديث، وبيّن آراءه في كتابه *شرح جمل الزجاجي*، وانتصر لسيبويه والفارسي حين خالفهما ابن الطراوة في قبوله الاستشهاد بالحديث؛ فكان يرى السبب الهامّ في هذه المخالفة تجويز علماء الفقه نقل الحديث النبوي بالمعنى؛ و اقتفى أثره تلميذه أبوحيّان في تبيين هذا السبب. وكما انتقد في موضع آخر من كتابه ابنَ خروف لاستشهاده الكثير بالحديث النبوي.

إن اعتراض ابن‌الضائع على الاستشهاد بالحديث في قضايا النحو يعتبر من ردّ فعل الأندلسيين ومن أعلامهم أبوالقاسم السهيلي، وابن‌خروف في دراساتهم اللغوية. فتأثر أبوحيان برأي شيخه ابن‌الضائع، وردّ على ابن‌مالك الذي استشهد كثيراً بالحديث الشريف. يقول ابن معصوم المدني المعروف بالسيد عليخان الكبير في كتابه *الحدائق الندّيّة في شرح الصمدية* (د. ت):

لأبي‌حيان مع ابن مالك في الاستشهاد بالأحاديث مناقشة طويلة؛ فإنه قال في *شرح التسهيل*: لهج المصنِّف يعني ابن‌مالك في تصانيفه كثيراً بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين لعلم النحو الأوّلين كأبي‌عمرو، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من البصريين، ومعاذ، والكسائي، والفراء، وعلي ابن‌المبارك الأحمر، وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد والأندلس (ص ٢٥٥).

ويتابع السيد عليخان قول أبي‌حيان حول استدلالهم بدليلين في عدم الوثوق بالاستشهاد بالحديث النبوي: أحدهما تجويز الرواة النقل بالمعنى، والثاني كون كثير من الرواة من غير العرب ممن لم يتقنوا اللغة العربية.

يقول البغدادي (١٤٠٩هـ) في *خزانة الأدب*: «**أما الاستدلال بحديث النبي ﷺ، فقد جوّزه ابن‌مالك، وتبعه الشارح المحقق [الشيخ الرضي] في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم**» (ص ٩). والبغدادي نفسه يتّفق مع الشيخ الرضي، ولكن ابن‌عقيل تأثر بابن‌مالك في تسهيله، وأقبل على الاستشهاد بالحديث بغير تدقيق النظر فيما ورد من الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة.

أما موقف الشاطبي (المتوفى سنة ٧٩٠هـ)، فهو بين الموقفين؛ أي القبول والرد؛ وملخص رأيه أن النحويين يستشهدون بأشعار العرب وكلامهم، ويتركون الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة مستدلين بأن الأحاديث النبوية تختلف في رواياتها وألفاظها، وهذا خلافٌ لشعر العرب وكلامهم اللذين لا خلاف في روايتهما وألفاظهما؛ فلذا يقول:

وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ؛ ككتابه لهمْدان وكتابه لوائل بن‌حجر والأمثال النبوية. فهذا يصح الاستشهاد به في العربية، وابن‌مالك لم يفصّل هذا التفصيلَ الضروري الذي لا بدّ منه، وبنَى الكلام على الحديث مطلقًا، ولا أعرف له سلفاً إلا ابنَ‌خروف ... والحقّ أن ابن‌مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف (نُقل في الشرقاوي، ٢٠٠١م، ص ٢٥١؛ والبغدادي، ١٤٠٩هـ، ص ١٣).

وحسب رأي السيد الشرقاوي (٢٠٠١م) «**هذه النصوص التي وردت عن ابن‌الضائع وأبي‌حيان هي أهم ما يحتج به المانعون من الاستشهاد بالحديث لإثبات القواعد الكلّيّة في النحو، وقد أضفت إليها ما ورد عن الشاطبي، وإن كان البغدادي يضع رأي الشاطبي في مرتبة وسط بين المانعين والمجوزين**» (ص ٢٥١).

ويتخذ السيوطي (د. ت) ـ كما هو موقف الشاطبي ـ موقفًا وسطًا؛ حيث يقول في *الاقتراح*:

وأما كلامه ﷺ، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك نادر جدّاً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً؛ فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد مرويّاً على أوجه شتّى، بعبارات مختلفة، ومن ثم أُنكر على ابن‌مالك إثباته القواعدَ النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث (ص ٥٢).

ونقل السيوطي في *المزهر* (د. ت) عن أبي‌علي القالي في أماليه أن : «**رواة الشعر أعقل من رواة الحديث؛ لأن رواة الحديث يرْوون مصنوعاً كثيراً، ورواة الشعر ساعةَ يُنشِدون المصنوع ينتقدونه ويقولون : هذا مصنوع**» (ص ١٧٥).

إن موقف السيوطي (آ ١٩٩٤م) هذا واضح من خلال بعض مؤلّفاته ؛ إذ ألّف كتباً على حِدة حول إعراب الأحاديث النبوية ؛ منها : *عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي* (أو *عقود الزبرجد على مسند أحمد*). ومما يدلّ عليه قوله في مقدمة هذا الكتاب : «**واعلم أنّ لي على كل كتاب من الكتب السّتّة المشهورة في الحديث تعليقةً**» (ص ٦٨).

فكان همّه في مؤلفاته تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها ، ويؤيد رأينا هذا قوله :

> **حديث : "بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ" . قال القرطبي : كذا الرواية بهمز بدأ ، وفيه نظر ؛ وذلك أن (بدأ) مهموز يتعدى إلى مفعول ... [وقال آخر] : وقد سمعت من بعض أشياخي إنكار الهمزة ، وزعم أنه «بدا» بمعنى ظهر غير مهموز . وهذا فيه بُعدٌ من جهة الرواية والمعنى . فأما الرواية بالهمز ، فصحيحة النقل عمّن يُعتمد على علمه وضبطه . وأما المعنى ، فبعيد عن مقصود الحديث ؛ فإن مقصوده أن الإسلام نشأ في أول أمره في آحاد الناس وقلّة ، ثم انتشر وظهر ، وأنه سيلحقه من الضعف والاختلاف حتى لا يبقى في آحاد وقلة** (السيوطي ، ب ١٩٩٤م ، ص ١٢٨).

فنرى السيوطي يدقّق النظر في قبول الأحاديث الموثقة ، ولذا ينحاز بعض الأحيان إلى مخالفي الاستشهاد بالحديث ؛ فيقول في *الاقتراح* (د. ت) :

> **ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن‌الضائع وأبوحيان أن ابن‌مالك استشهد على لغة "أكلوني البراغيث" بحديث الصحيحين : "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" ؛ وأكثرَ من ذلك حتى صار يسميها «لغة يتعاقبون» . وقد استدلّ به السهيلي ، ثم قال : لكني أقول إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجرداً ، قال فيه : "إن لله ملائكةً يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"** (ص ٥٥).

فهكذا يردّ على ابن‌مالك استشهاده بأحاديثَ غيرِ الموثقة في الألفاظ. وورد في خاتمة كتاب *أصول النحو عند السيوطي* :

> **كلام السيوطي النظري ـ تجاه الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية ـ يشعر بأنه من المجيزين المقيِّدين ؛ وأما كلامه التطبيقي ، فيتردد السيوطي فيه بين المنع والإجازة ، وتتجلى مظاهر المنع في تصريحه بتغيير الرواة لبعض الأحاديث أو تصحيفهم لها ، وتصريحه بتأويل بعض الأحاديث ، ونصه على الرواية بالمعنى . وأما مظاهر الإجازة ، فتبدو في استشهاده بالأحاديث النبوية الشريفة في المستويات اللغوية المختلفة : الصوتية والصرفية والنحوية . وقد تأتي هذه الأحاديث منفردة في مجال الاستشهاد أو مع غيرها** (أبو غربية ، ٢٠٠٦م ، ص ٥٥٥ ـ ٥٥٦).

دراسة الشواهد في الشرحين

إن الشواهد تعتبر جزء هامّاً في الكتب النحوية ؛ ولا يمكن أن نجد كتاباً نحويّاً يخلو من شواهد للاستدلال بالقواعد المذكورة ؛ وكما أشير آنفاً ، استشهد النحويون بشواهد من الأقسام الأربعة : القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب ، وأشعارهم على تفصيلٍ مرّ ذكره ؛ فبالغوا فيها حتى أدّت محاولاتهم إلى تداول بعض الشواهد فيما بينهم ، فيستشهدوا بها جميعاً ، كما نعثر على شواهد صاغوها بأنفسهم مختصةً لبيان القواعد النحوية. ولا يكون الشارحان ابن‌عقيل والسيوطي بمعزلٍ عن هذا الاهتمام.

هناك في الشرحين شواهد أخرى صاغها النحويون مهمّتها تعليم النحو ، إضافة إلى الشواهد الأربعة ؛ نحو : «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها» ، أو «لله درّه فارساً». وضمّ محقق *الكتاب* لسيبويه هذا النوع من الشواهد ضمن فهرس سمّاه

بـ«الأساليب والنماذج النحوية» (هارون، ١٩٨٣م، ص ٣٥ـ٤٣)، ونكتفي هنا بدراسة الشواهد الأربعة من الشرحين لضيق المجال.

وأما النتائج الإحصائية، فهي كما يلي:

النتائج الإحصائية للشواهد القرآنية:

❋	عدة الشواهد	الشواهد المكرّرة	الشواهد المشتركة	الشواهد القرائية	الشواهد القرائية المشتركة
ابن‌عقيل	٢٤٨	٢١	١٤٣	٤٠	٢٤
السيوطي	٣٦٠	٣١	١٤٣	٤٠	٢٤

النتائج الإحصائية للشواهد من الحديث الشريف:

❋	عدة الشواهد	الشواهد المكرّرة	الشواهد المشتركة
ابن‌عقيل	٢٢	-	٨
السيوطي	٣١	٣	٨

النتائج الإحصائية للشواهد من الأمثال وكلام العرب:

❋	عدة الشواهد	الشواهد المكرّرة	الشواهد المشتركة
ابن‌عقيل	٦٣	١	٢٤
السيوطي	٥٣	١	٢٤

النتائج الإحصائية للشواهد الشعرية:

❋	عدة الشواهد	الشواهد المكرّرة	الشواهد المشتركة	الشواهد الشاذة	الشواهد الشاذة المشتركة
ابن‌عقيل	٣٦٢	١١	١٨٦	٤٢	١٤
السيوطي	٣٦٠	١١	١٨٦	٢٧	١٤

موقع الشواهد في الشرحين

كما هو معلوم من النتائج الإحصائية أن للشواهد القرآنية والشواهد الشعرية دوراً هاماً في الأمثلة التي يعرضها الشارحان للاستدلال في مجال القواعد النحوية شأن النحاة الآخرين، واستخدام السيوطي للشواهد القرآنية أكثر من ابن‌عقيل، ووجوه

افتراقهما في الاستشهاد بشعر العرب قليلٌ ؛ وفي المرتبة الثالثة يستشهدان بالأمثال والمنثور من كلام العرب التي يكثر عددها في شرح ابن‌عقيل ، ثم في المرتبة الأخيرة هي نسبة استخدام الأحاديث الشريفة. فنراهما يستدلان بالحديث النبوي ، وإن كان استخدام السيوطي للحديث الشريف أكثر من ابن‌عقيل ، ولكن الجدير بالذكر أنه قد استدل السيوطي بعدة من الأحاديث المذكورة في *البهجة المرضية* لمقاصدَ أخرى غيرِ النحوية والصرفية. فعلى سبيل المثال يأتي بعدّة منها في شرح أبيات المقدمة والخاتمة.

وبجانب هذا نرى استشهاده بالأحاديث المتواترة من مثل : «**أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**» ، و«**لا إله إلا الله**» ؛ فجميع ذلك يدلّ على دقّته في الاستشهاد بالأحاديث ، وفي كلا الشرحين حديثٌ من كلام الإمام علي عليه السلام . وفي *البهجة المرضيّة* حديثٌ آخر مما يُنسب إلى الإمام حسن المجتبى عليه السلام.

وأما بعد مقارنة إحصائية بين شواهد الشرحين ، فيجدر بنا أن نناقش بعض زواياها ؛ فنقول إن الشارحين أوردا شواهدهما لأغراض منها :

١. بيان رأي ابن مالك : وهذا ما يتطلبه شرح كل كتاب نحوي. فكثيراً ما استشهدا لهذا المقصود ، كما في البحث عن «الحال» للبهجة المرضية عند البيت «٣٥٤» للألفية :

٣٥٤. وجملة الحال سوى ما قُدِّما بواوٍ أو بمضمرٍ أو بهما

يقول السيوطي : «**(أو) تأتي (بمضمرٍ) فقط ؛ نحو :** ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة ٢ : ٣٦]» (١٣٨٦هـ.ش ، ٢٥٩ ؛ آ ١٣٦٨هـ. ش ، ص ٣٥١). وأورد ابن‌عقيل في البحث عن «أفعال المقارنة» عند شرح البيت «١٦٥» للألفية :

١٦٥. وكَونُه بدون أن بعد عسى نزْرٌ وكاد فيه الأمر عُكِسا

شاهداً من الحديث : «**ومن اقترانه بـ «أن» قوله ﷺ : "ما كِدت أن أصلّي العصر حتى كادتِ الـشمس أنْ تغـرب**"» (آ ١٣٨١هـ. ش ، ص ٣٠٤).

٢. بيان رأي النحويين : قد يستشهد الشارحان بشواهد فيها استدلال على رأي نحويّ يريدان بيانه ؛ فمن الشواهد المذكورة لهذا المقصود ما جاء به ابن‌عقيل في البحث عن «النكرة والمعرفة ـ الضمير» هامش البيت ٦٦ للألفية :

٦٦. وقدِّم الأخَصَّ في اتِّصالِ وَقَدِّمَنْ ما شئتَ في انْفصالِ

فقال : «**وأجازه قوم ، ومنه ما رواهُ ابن الأثير في غريب الحديث ... "أراهمني الْباطِلُ شيطاناً"**» (١ : ١٠٣). ومنه ما نرى عند السيوطي في البحث عن «الموصول» وشرح الرقم ٩٥ للألفية :

٩٥. ومثلُ ما ذا بعد ما استفهام أو مَنْ ، إذا لم تُلْغَ في الكلام

فبعد شرح البيت وإيراد شاهدٍ شعري له قال :

«**بخلاف ما إذا أُلغيتْ كقولك : «لماذا جئتَ؟» ، أو كانت للإشارة كقولك «ماذا التواني؟» ؛ ولم يشترط الكوفيون تقدُّمَ «ما» أو «من» مستدلّين بقوله :**

عَدسْ وما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ أمنتِ وهذا تحملينَ طَليقُ

وأُجيبَ عنه بأن "هذا طليق" جملة اسميةٌ و"تحملينَ" حالٌ ؛ أي محمولاً . وقال الشيخ سراج الدين البلقيني يجوز أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يُجعَل هذا موصولاً ، والتقديرُ : هذا الذي تحملين ، على حدّ قوله :

فَو الله ما نلتمْ وما نيلَ منكم بمعتَدلٍ وِفقٍ ولا مُتقارِبِ

أي: ما الذي نلتم» (١٣٨٦هـ. ش، ٧٦؛ آ ١٣٦٨هـ. ش، ص ١٠١).

فالسيوطي يأتي في شرح البيت بثلاثة شواهد: الشاهد الأول لبيان رأي ابن‌مالك، والثاني لبيان توجيه الكوفيين لما ظاهرُه خلاف القاعدة، والثالث لتوجيهٍ آخر قد أورده أحد النحويين (الشيخ البلقيني) على شاهد الكوفيين.

٣. بيان مواضع لاستدراكهما ابن‌مالك: من مثل قول السيوطي في البحث عن «الإضافة» بعد شرحه الرقم ٤٠٩ للألفية:

٤٠٩. ومَعَ مَعْ فيها قَليلٌ ونُقلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لسكون يتّصلْ

«تتمة: لا تنفك «مع» عن الإضافة إلّا حالاً بمعنى جميع كقوله:

بكتْ عَينيَ اليُسرى فلمّا زَجَرتُها عن الجهل بعدَ الحِلم أسبَلَتا مَعاً»

(١٣٨٦هـ. ش، ص ٢٩٧؛ آ ١٣٦٨هـ. ش، ص ٤٠٢)

٤. بيان الشواذ والضرورات: يستخدم الشارحان عند استشهادهما بالشواهد مصطلحات تُبيّن مدى مقبولية القاعدة المذكورة عند العلماء؛ نحو «نادر»، و«نزر»، و«ضعيف»، و«قليل»، و«شاذّ»، و«ضرورة»، و«كثير»، ومشتقّاتها. وفي بعض الأحيان يبيّنان هذا المدى بتراكيب كقولهم: «ذهب قومٌ»، «قد ورد»، وشأنهما هنا شأن الآخرين من النحاة.

ونقل السيوطي في *الاقتراح* (د. ت) قول جمال الدين بن هشام في هذا الصدد:

اعلم أنهم يستعملون «غالباً»، و«كثيراً»، و«نادراً»، و«قليلاً»، و«مطروداً». فالمطرد لا يتخلّف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقلّ من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك (ص ٥٩).

فالشارحان يستخدمان هذه المصطلحات في كل نوع من الشواهد الأربعة، لكنّنا هنا اخترنا دراسة الشذوذ في الشواهد الشعرية لكثرته في هذا النوع.

وكما هو ظاهر من النتائج الإحصائية أن الشواهد الشاذة في *شرح ابن‌عقيل* أكثر مما جاء في *البهجة المرضية*، هذا وحين اتفق الشارحان على الإتيان بشاهدٍ ولم يصرح أحدهما بلفظة «شاذ» أو أحد مشتقاتها، لم نُحص ذاك الشاهد من شواهده الشعرية الشاذة. إليك مثالين مما يكون من الشذوذ ولم يصرّح به السيوطي لعلة ما:

والمثال الأول من الشواهد الشعرية المشتركة يستشهد كلا الشارحين به في البحث عن «النكرة والمعرفة» عند البيت ٧٠ للألفية:

٧٠. في الباقيات واضْطراراً خَفّفا مِنّي وعَنّي بَعْضُ مَنْ قد سَلَفا

فابن‌عقيل يعدّه شاذاً، وأمّا السيوطي فيقول فيه: **«(واضطراراً خَفّفا) نونَ (منّي وعنّي بعضُ من قد سلفا) من الشعراء، فقال:**

أيُّهَا السّائلُ عَنْهُمْ وعني لَسْتُ مِنْ قَيْسَ ولا قَيْسُ مِني

والاختيار فيهما إلحاق النون كما هو الشائع الذائع، على أنّ هذا البيت لا يُعرَف له نظير في ذلك، بل ولا قائلٌ» (١٣٨٦هـ. ش، ٥٥؛ آ ١٣٦٨هـ. ش، ص ٧٤). فقوله: **«لايُعرف له نظير في ذلك بل ولا قائلٌ»**، ربما يدلّ على كونه من الشواذ، ولكن لم يصرّح به.

والمثال الثاني هو استشهاد السيوطي في البحث عن «الكلام وما يتألّف منه» بشاهد ذيل الرقم ١١ للألفية:

١١. بتا فَعَلْتَ وَأتتْ، ويا افْعَلي وَنُونِ أقبلَنَّ فِعْلٌ يَنجلي

فيقول: **«ولا يقدح في ذلك دخول النون على الاسم في قوله: "أقائلُنّ أحضِروا الشُّهودا" لأنه ضرورةٌ»** (١٣٨٦هـ. ش، ص ١٧؛ آ ١٣٦٨هـ. ش، ص ٢١)، فلا يشير إلى لفظة «شاذّ» ثم يستشهد به مرّة أخرى في البحث عن «نونا التوكيد» في شرح البيت ٦٣٨ للألفية:

٦٣٨. وَغَيْر إِمَّا مِنْ طَوالِب الجَزا وَآخِرَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحْ كَابْرُزا

فيقول: «**وأشدّ من هذا توكيد اسم الفاعل في قوله:**

أرأيتَ إن جاءتْ به أُلودا مُرجّلاً ويَلبسُ البُرودا

ولا يُرى مالاً له معدودا أقائلُنّ أحضِروا الشُّهودا»

(١٣٨٦هـ. ش، ص ٤٤١؛ ب ١٣٦٨هـ. ش، ص ٥٩٣)

فاعتبره هنا شاذاً على أن موضع الشاهد واحد، وإن استشهد بهما تحت عنوانين متباينين.

٥. مقارنة قاعدة مع أخرى: فيبيِّنان قاعدة، ثم يقارنانها بما في كلام العرب. ولكلا الشارحين شاهد مشترك في البحث عن «نعم وبئس» عند الرقم ٤٩٤ للألفية:

٤٩٤. وَأَوْلِ ذَا المَخصوص أيّاً كان لا تَعْدِلْ بذا فهو يُضاهي المَثَلا

فيقول ابن‌عقيل (ب ١٣٨١):

أي: أوْقِع المخصوصَ بالمدح أو بالذمِّ بعد ذا على أيّ حال كان، من الإفراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، ولا تُغَيِّرُ ذا لتغيُّر المخصوص، بل يلزم الإفراد والتذكير؛ وذلك لأنها أشبهت المثلَ، والمثلُ لا يُغَيَّر، فكما تقول: "الصَّيفَ ضيَّعتِ اللَّبَنَ" للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ» (ص ١٦٠).

ويقول السيوطي: «**و(لا تعدل بذا) بأن تُغيِّرَ صيغتَها، بلِ ائتِ بها باقيةً على حالها؛ نحو: حَبّذا هندٌ، الزَّيدان، والهندان، الزيدون، والهندون (فهو يُضاهي المَثَلا) الجاري في كلامهم من قولهم: "في الصّيفِ ضيّعتِ اللبن" بكسر التاء للجميع**» (١٣٨٦هـ. ش، ص ٣٥٣؛ ب ١٣٦٨هـ. ش، ص ٤٨٢). فلم يذكرا الشاهد ليستدلا به في القاعدة، بل لبيان جَرْي القاعدة المذكورة على أمثالها.

٦. بيان وجوه إعرابية أخرى: وكثيراً ما تكون هذه الشواهد من بين القراءات الخاصة؛ من مثل استشهاد الشارحين بشاهد واحد عند البحث عن «الإضافة» في شرح البيت ٤١١ للألفية:

٤١١. قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ودُون والجهاتُ أيضاً وَعَلُ

فيقول ابن‌عقيل (ب ١٣٨١هـ. ش):

هذه الأسماء المذكورة ... لها أربعة أحوال تُبْنَى في حالة منها، وتُعرَب في بقيتها. فتعرب إذا أضيفت لفظاً، ... أو حُذف المضاف إليه ونُويَ اللفظ ... وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حُذف ما تضاف إليه ولم يُنْوَ لفظُه ولا معناه، فتكون حينئذ نكرةً. ومنه قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿لله الأمر مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ [الروم ٣٠: ٤] بجرّ «قبل» و«بعد»، وتنوينهما (ص ٦٨).

ويقول السيوطي: «**والأحسن فيها أيضاً وفيما بعدها ما اختاره الأخفش من الإعراب مطلقاً. ومثلها أيضاً (بعد)، فتُبنى وتُعرب ... وقُرئ: ﴿لله الأمر مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾** [الروم ٣٠: ٤]» (١٣٨٦هـ. ش، ص ٣٠٠ـ ٣٠١؛ آ ١٣٦٨هـ. ش، ص ٤٠٥ـ ٤٠٦).

٧. التطرّق إلى لغة بعض القبائل: منه أنه يأتي ابن‌عقيل بشاهدين في البحث عن «حروف الجر» هامش البيتين ٣٦٤ و٣٦٥ للألفية لبيان لغة بني هذيل:

٣٦٤. هاكَ حُروفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إلى حَتّى خَلا حاشا عَدا في عَنْ عَلى

٣٦٥. مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللّامُ كَيْ واوٌ وتا والْكافُ وَالْبا ولعلّ ومتى

فيقول: «**وأما (متى)، فالجرُّ بها لغة هُذَيْلٍ، ومن كلامهم: "أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ"، يريدون "مِنْ كمه"؛ ومنه قولُه:**

شَرِبْنَ بماءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لججٍ خُضْرٍ، لَهُنَّ نَئِيجُ»

(ب ١٣٨١ هـ. ش، ص ١٢)

٨. بيان ردّ المصنف لرأي الآخَرين: منه ما في *البهجة المرضية* عند البحث عن «الاستثناء» في شرح الرقم ٣٢٧ للألفية:

٣٢٧. ولسوى سُوى سَواءٍ اجْعَلا عَلَى الأَصَحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا

ومقابل الأصح قول سيبويه إنها لا تستعمل إلا ظرفاً، ولا تخرج عنه إلا في الضرورة. وردّه المصنف بورودها مجرورةً بمن في قوله ﷺ: "دعوت ربي ألّا يسلّط على أمتي عدواً من سِوى أنفسهم"؛ وفاعلاً في قوله:

ولم يَبقَ سوى العُدْوا نِ دِنّاهُمْ كما دانوا

ومبتدأ في قوله:

وإذا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أو تُشْتَرَى فَسِواك بائعُها وأنْتَ المُشْتَري

واسماً لليس في قوله:

أأترُكُ ليلَى ليس بَيني وبينها سِوى ليلةٍ إنّي إذاً لصبورٌ

(١٣٨٦هـ. ش، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١؛ آ ١٣٦٨هـ. ش، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦)

وكذلك ابن‌عقيل، فاستشهد بهذه الشواهد وغيرها عند شرحه لهذا البيت.

٩. وقد وردتْ عدة من الشواهد لأغراض غير نحوية: منها قول ابن‌عقيل في البحث عن «الترخيم» لدى الرقم ٦٠٨ للألفية:

٦٠٨. تَرْخيماً احْذِفْ آخِرَ المنادى كَيا سُعا فيمَنْ دَعا سُعادا

وهو: «**الترخيم في اللغة: ترقيقُ الصوت، ومنه قولُه:**

لَها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرير، ومنطقٌ رخيمُ الحواشي لا هُراءٌ ولا نزرُ

أي: رقيق الحواشي؛ وفي الاصطلاح: حذفُ أواخر الكلم في النداء؛ نحو: يا سُعا، والأصل: يا سُعادُ» (ب ١٣٨١ هـ. ش: ص ٢٦٣).

فأراد ابن‌عقيل من بيان هذا الشاهد ذكر المعنى اللغوي للترخيم لا بيان قاعدة.

ومنها شواهد من الأحاديث الشريفة أو كلام العرب التي جاء بها السيوطي لبيان مقصود الناظم من أبيات المقدمة والخاتمة، أو ما جاء به الشارح نفسه في البحث عن «النكرة والمعرفة ـ الضمير» عند شرحه للبيت ٥٤ للألفية:

٥٤. فما لِذي غَيْبَة أو حُضورِ كأنتَ وَهْوَ سَمٌّ بالضَّميرِ

حين يقول: «**وقد عكس المصنّف المثال، فجعل الثاني للأول والأول للثاني على حدّ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾** [آل عمران ٣:١٠٦]» (١٣٨٦هـ. ش، ص ٤٦؛ آ ١٣٦٨هـ. ش، ص ٦١). فجاء السيوطي بهذه الآية لغرض بلاغي.

ومنها ما نراه في *شرح ابن‌عقيل* ذيل الرقمين ٦٤ و٦٥ للألفية:

٦٤. وَصِلْ أوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنيهِ وَما أشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الْخُلْف انْتَمَى

٦٥. كَذاكَ خِلْتَنيهِ واتِّصالا أخْتارُ، غيري اخْتارَ الانفصالا

فيقول الشارح: «**وكذلك المختار عند المصنف الاتصالُ في نحو: «خِلْتَنيهِ» ... ومذهَبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصالُ؛ نحو: خِلْتَني إيّاهُ، ومذهَبُ سيبويه أرْجَحُ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المُشافِهُ لهم. قال الشاعر:**

إذا قالت حَذام فَصَدِّقوها فإنّ القولَ ما قالت حَذام»

(آ ١٣٨١ هـ. ش، ص ١٣١)

جاء هذا البيت في البحث عن «النكرة والمعرفة ـ الضمير» كمَثَل من الأمثال، فيُرجّح رأي سيبويه على رأي ابن‌مالك، ويعترف بأن سبب ترجيحه هو تفوُّق سيبويه في العلم والشهرة؛ ولذا قال محقق الكتاب محيي‌الدين عبدالحميد (آ ١٣٨١ هـ. ش):

هذا البيت قيل إنه لدسيم بن‌طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يُضرب لكلّ من يُعتدُّ بكلامه، ويُتَمسّك بمقاله، ولا يلتفتُ إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذي يُعتدُّ بقوله، ويعتبر نقله؛ لأنه هو الذي شافَهَ العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمدّ (ص ١٠٢).

١٠. إكمال شواهد يُشار إليها في أبيات *الأُلفية*: قد يكمّل الشارحان شاهداً أتى ابن‌مالك بعدةٍ من أجزاءه أو أشار إليه بقوله؛ ومنه شاهدٌ ذكر في الشرحين على هامش البيتين ٣٩٧ و٣٩٨ من بحث «الإضافة»:

٣٩٧. وبَعْضُ ما يُضافُ حتماً امتَنَعْ إيلاؤُهُ اسماً ظاهراً حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨. كوَحْدَ لبى وَدَوالَيْ، سَعْدَيْ وَشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ للبَّي

فيقول ابن‌عقيل (ب ١٣٨١هـ. ش): «**من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضاف إلا إلى المضمر، وهو المراد هنا ... وشذ إضافة لبّي إلى الظاهر؛ أنشد سيبويه:**

دَعوْتُ لِما نابَني مسوراً فَلَبَّىْ فَلَبَّيْ يدَي مِسورِ»

(ص ٥٠ ـ ٥٢)

ويقول السيوطي: «**(ولبّي) ويختصُّ بضمير غير الغائب؛ نحو: «لبّيك»، أي إجابةً بعد إجابةٍ. وهي عند سيبويه مثنًّى للتكثير، وعند يونس مفرداً أصله «لبّى» ... (ودوالي) كـ «لبَّي»؛ نحو: «دواليك»، أي تداولاً بعد تداولٍ. و(سعدَي) نحو: «سعدَيك» أي سَعداً بعد سعدٍ (وشذَّ إيلاءُ يَدَي لِلَبَّي):**

دَعوْتُ لِما نابَني مِسوراً فَلَبَّىْ فَلَبَّيْ يدَي مِسورِ»

(١٣٨٦ هـ.ش، ص ٢٨٨ ـ٢٨٩؛ آ ١٣٦٨ هـ.ش، ص ٣٨٩ـ٣٩٠)

فقول المصنف: «**وَشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ للبَّي**» إشارةٌ إلى البيت المستشهَد به في الشرحين.

نقاش مقارني لاستشهاد الشارحين

بما أننا بصدد مقارنة الشواهد عند الشارحين، اخترنا ثلاثة من الشواهد المشتركة في الشرحين لنقاش موجز حولها.

١) بعض الشواهد مشتركة بين الشرحين بشكل غير مباشر؛ منها ما جاء به السيوطي في البحث عن «الإضافة» ذيل الرقم ٤٠٣ للألفية:

٤٠٣. وألزَمُوا إذا إضافةً إلى جُمَلِ الأفعالِ كهُنْ إذا اعْتَلى

فيقول بعد شرح البيت: «**ونحو: ﴿إِذَا السَّماءُ انشَقَّتْ﴾** [الانشقاق ٨٤: ١] **من باب ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ﴾** [التوبة ٩: ٦]» (١٣٨٦هـ. ش، ص ٢٩٢؛ آ ١٣٦٨هـ. ش، ص ٣٩٤). فكلتا الآيتين المذكورتين في هذا الباب تُعدّ من باب واحد، وهو التفسير؛ هذا ونرى الشارح استشهد بالآية الثانية في البحث عن «الفاعل» في وجوب حذف عاملِ فاعلٍ له مفسّرٌ في ما يليه، فلا غرو من أن تُحتسب الآية الأولى شاهدة لباب الفاعل أيضاً كما استشهد بها ([الانشقاق ٨٤: ١]) ابن‌عقيل في البحث عن «الفاعل»؛ فنستنتج أنهما يشتركان في هذا الشاهد بشكلٍ غير مباشر.

٢) ومن الشواهد المشتركة بين الشارحين الشاهد الذي قد استشهدا به في البحث عن «الموصول» عند شرح البيت ٩٣ للألفية:

٩٣. وَمَنْ وما وَأَلْ تُساوي ما ذُكِرْ وَهكَذا «ذُو» عِنْدَ طَيٍّءٍ شُهِرْ

فقال ابن‌عقيل (آ ١٣٨١هـ. ش): «**وأكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل، وقد تستعمل في العاقل ... و«مَنْ» بالعكس؛ فأكثر ما تستعمل في العاقل، وقد تستعمل في غيره؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشي عَلى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللّهُ ما يَشاءُ﴾** [النور ٢٤: ٤٥]" (ص ١٤٠).

وقال السيوطي:

(ومَن) تساوي ما ذُكر من الذي والتي وفروعها؛ أي تُطلَقُ على ما تطلق عليه بلفظ واحد، وهي مختصة بالعالِم، وتكون لغيره إن نُزِّل منزلته ... أو اختلط به تغليباً للأفضل؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّماواتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحجّ ٢٢: ١٨]، **أو اقترن به في عمومٍ فُصِّل بِمن؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَاللّهُ خَلَقَ كُلَّ دابَّةٍ مِن ماءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشي عَلى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشي عَلى رِجْلَيْنِ﴾** [النور ٢٤: ٤٥] (١٣٨٦هـ. ش، ص ٧٢ ـ ٧٣؛ آ ١٣٦٨هـ. ش، ٩٥ ـ ٩٦).

فحين يدقق القارئ النظر فيما قال الشارحان، وفي استشهادهما بالآية الشريفة من سورة النور، يظهر له أن قول السيوطي واستشهاده بالآية أدق مما ذهب إليه ابن‌عقيل؛ لأنهما يقصدان ذكر شاهد لجواز استعمال «مَن» لغير العاقل؛ فيُعبِّر ابن‌عقيل عنه بكلامه: «**وقد تستعمل في غيره**»، والسيوطي بقوله: «**أو اقترن به في عمومٍ فُصِّل بِمن**»؛ فنظراً إلى ما مرّ، وأن في الآية الشريفة ذُكر العاقل وغير العاقل عموماً، ثم فصّل بِمن، يظهر أن قول السيوطي أقوى وأدقّ، وظاهر كلام ابن‌عقيل أن «من» في الآية لغير العاقل فقط، لعلّه صرف النظر عمّا جاء قبلها.

٣) واستشهد الشارحان بشاهد واحد في البحث عن «أفعل التفضيل» في هامش بيتين متباينين للألفية، وموضع الشاهد في الشرحين واحد. فقال ابن‌عقيل في شرح البيتين «٥٠٠» و«٥٠١»:

٥٠٠. وَتِلْوُ أل طِبقُ، وما لِمَعْرِفَةْ أُضيفَ ذو وَجْهَيْنِ عن ذي مَعْرِفةْ

٥٠١. هذا إذا نَوَيْتَ مَعْنى مِن، وإن لم تَنْوِ فهو طِبْقُ ما به قُرِنْ

إذا كان أفعلُ التفضيل بأل لزمت مُطابَقَتُه لما قبلَه في الإفراد، والتذكير، وغيرهما ... ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله ... ولا يجوز أن تقترن به مِن؛ فلا تقُول: زيد الأفضل من عمرو؛ فأما قولُه:

وَلَسْتَ بالأكثر مِنْهُمْ حَصًى وإِنَّمَا العِزَّةُ لِلكاثِرِ

فيُخرَج على زيادة الألف واللام، والأصل: "ولست بأكْثَرَ منهم"، أو جَعْلِ "منهم" متعلقاً بمحذوفٍ مجرورٍ عن الألف واللام، لا بما دخلتْ عليه الألف واللام، والتقدير: "ولست بالأكثرِ أكثرَ منهم" (ب ١٣٨١هـ. ش، ص ١٦٨).

وقال السيوطي عند الرقم ٤٩٨ للألفية:

٤٩٨. وَأَفْعَل التَّفْضيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْديراً أو لفظاً بِمِن إن جُرِّدا

«(وأفعل التفضيل صله أبداً تقديراً أو لفظاً بمن) التي لابتداء الغاية (إن جُرِّدا) من «أل» والإضافة ... فإن لم يُجرَّد، فلا؛ وقوله:

وَلَسْتَ بالأكثر منْهُمْ حَصًى وإِنَّمَا العِزَّةُ لِلكاثِرِ

«مِن» فيه لبيان الجنس لا لابتداء الغاية» (١٣٨٦هـ. ش، ص ٣٥٦؛ ب ١٣٦٨هـ. ش، ص ٤٨٧).

فكلا الشارحين استدلّ بهذا البيت لبيان قاعدة واحدة، وهي عدم جواز اقتران «من» بأفعل التفضيل المقرون بـ «أل»، لكنهما أتيا بها ذيل البيتين المتباينين للألفية في البحث الواحد. وأما توجيههما للشاهد المذكور الذي ظاهره خلافٌ للقاعدة، فمتباينٌ كما هو ظاهر من كلامهما.

الشواهد الشعرية الملحقة بالشواهد

في إحصاء الشواهد الشعرية أحصينا بعض الشواهد التي لم يُذكر لها في الشرحين إلّا شطرٌ واحدٌ أو أقلُّ منه؛ وهنا جئنا بأبياتها تامّة وفق الترتيب الأبجدي للقوافي موفّرين بعدة معلومات حولها:

١. ذُكر الشطر الأول من البيت التالي دون كلمته الأولى، في البحث عن «إن وأخواتها» في *شرح ابن‌عقيل*(آ ١٣٨١هـ. ش)؛ أي جملة «ليت الشبابَ يعودُ يوماً» (ص ٣١٨)، والبيت:

ألا لَيتَ الشّبابَ يعودُ يوماً فأُخبرَه بما فعل المَشيبُ

وأشار محيي‌الدين عبدالحميد إلى أن هذه الجملة قد وردت في هذا البيت، ولكنه لم يحصها من الشواهد الشعرية. وربما يرجع السبب إلى كون هذا البيت من «أبي العتاهية»، وهو من شعراء العام ١٣٠ـ ٢١١هـ؛ وكما أُشير في مقدمة البحث إن العرب «**الذين يُستشهد بهم ابتدأ تاريخهم من الجاهلية إلى أواخر القرن الثاني. فآخر من استشهد به سيبويه هو إبراهيم بن هرمة المتوفى سنة ١٥٠هـ**» (ولد أباه، ٢٠٠١م، ص ٢٤)، ولكننا لو أحصينا الجملة المذكورة من الشواهد، لعلمنا أن ابن‌عقيل لم يقل هذا الكلام من عند نفسه، وأقدم بيت أو كلام يضمّ الجملة هو هذا البيت. فعلى هذا استشهد ابن عقيل بشعر شاعر من العصر العباسي.

٢. يقول السيوطي في خاتمة كتابه: «**وقد منَّ الله تعالى بإكمال هذ الشرح المحرَّر موشّحًا من التحقيق والتنقيح بالوشي المحبّر، مُحرِزاً لدلائل هذا الفن، مُظهِراً لدقائق استعملنا الفكر فيها إذا ما الليل جنّ، متحرّيًا أوجزَ العبارة**» (١٣٨٦هـ.ش، ص ٦١٨؛ ب ١٣٦٨هـ. ش، ص ٨٦٧). فيُشعر كلامه: «**إذا ما الليل جنّ**» بأنه اقتبسه من كلام أحد الأدباء، وهو من بيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي من شعراء العصر الأموي (٢٣ـ٩٣ هـ)، والبيت:

حَتّى إِذا ما اللّيلُ جَنَّ ظَلامُهُ وَرَقَبتُ غَفلَةَ كاشِحٍ أَن يَمحُلا

٣. البيت التالي لأبي‌طالب والد الإمام علي عليه السلام (٨٥ ـ ٣ ق هـ)، وهو من المخضرمين. جاء السيوطي بنصف من شطره الأول (**نِعمَ ابنُ أُختِ القَومِ**) خلال البحث عن «نعم وبئس» (١٣٨٦هـ. ش، ص ٣٤٨؛ ب ١٣٦٨هـ. ش، ص ٤٧٥)، دون أن يُشيرَ إلى كونه من قول شاعر. وهذا تمام البيت:

فَنِعمَ ابنُ أُختِ القَومِ غَيرَ مُكَذَّبٍ زُهَيرٌ حُساماً مُفرَداً مِن حَمائِلِ

٤. جاء ابن‌عقيل (ب ١٣٨١هـ. ش) بكلمتين من البيت التالي وهما: «**أصبح ليل**» في البحث عن «النداء»، مشيراً إلى أنه من قول العرب (ص ٢٣٥). فأقدم شعر يضمّ هذا الكلام لبشر ابن أبي‌حازم (٢٢ ق هـ) الشاعر الجاهلي:

فَباتَ يَقولُ أَصبِح لَيلُ حَتّى تَجَلّى عَن صَريمَته الظَلامُ

٥. إن السيوطي استدل بالشطر الثاني من البيت التالي عند البحث عن «عوامل الجزم» (١٣٨٦هـ. ش، ص ٤٧٢؛ ب ١٣٦٨هـ. ش، ص ٦٤٢)؛ والبيت للشاعر الجاهلي زهير ابن أبي‌سلمى (١٣ ق هـ):

هَنّاكَ رَبُّكَ ما أَعطاكَ مِن حَسَنٍ وَحَيثُما يَكُ أَمرٌ صالِحٌ فَكُنِ

٦. استشهد السيوطي في البحث عن «التوكيد» (١٣٨٦هـ. ش، ص ٣٧٥؛ ب ١٣٦٨هـ. ش، ص ٥١٠) بشطرٍ جاء به إميل بديع يعقوب مؤلف كتاب *المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية* في فهرس أنصاف الأبيات، ولكنه لم يشر إلى *البهجة المرضية* أو السيوطي الذي استشهد به. وهذا نص كلامه: «**الشطر من الرمل، وهو بلا نسبةٍ في *الدرر* ٦/٤٢، *وشرح الأشموني* ٢/٤٩، *وهمع الهوامع* ٢/١٢٥**» (٣:١٣٠٨)؛ والشطر:

أنت بالخير حقيقٌ وقمينٌ

نتيجة البحث

ومن خلال هذا البحث المقارني نحصل على النتائج التالية:

أولاً. بعد إعادة النظر في النتائج الإحصائية نرى أنه استشهد كلا الشارحين كثيرًا بالأشعار المأثورة من العرب والآيات القرآنية؛

ثانياً. احتجاج السيوطي بالقرآن الكريم أكثر من احتجاج ابن‌عقيل بها، كما لا يقلّ من استشهاد السيوطي نفسه بالشواهد الشعرية، وهذا ليس ببعيد لمن يُعدّ من حفظة القرآن، واستدلالهما بكلام العرب يكون في المرتبة الثالثة؛

ثالثاً. استشهاد السيوطي بالحديث الشريف أكثر من ابن‌عقيل، لكن السيوطي أتى بطائفة من هذه الأحاديث لشرح معنى أبيات المقدمة والخاتمة للألفية، وفي البواقي همّ بإتيان الأحاديث المتواترة، كما هو رأيه في الاستشهاد بالأحاديث، وابن‌عقيل لايعدل عن طريق الاعتدال في ذلك. والجدير بالذكر أننا نرى في كل من الشرحين حديثاً من كلام الإمام علي عليه السلام، وفي *البهجة المرضية* حديثٌ آخر مما يُنسب إلى الإمام الحسن المجتبى عليه السلام؛

رابعاً. مما يُستنتج من البحث هو أن شواهد الشرحين استخدمت لأغراض مختلفة؛ منها: بيان رأي المصنف، وبيان رأي النحويين. فيؤدّي بعض الأحيان إلى بيان توجيه يوجّهه النحوي إلى شاهد مذكور. ومن الأغراض الأخرى بيان الشواذ والضرورات، وبيان وجوه إعرابية أخرى؛ وكثيرًا ما يُستدل في هذا المجال بالقراءات الخاصة، ومنها الإشارة إلى لغة بعض القبائل، وإيراد مؤيد لما يردّ المصنف فيه قولَ الآخرين، وإكمال شواهد يُشار إليها في أبيات *الألفية*. هذا وقد وردت شواهد لأغراض غير نحوية؛

وأخيراً وخامساً مما جدير بالذكر أنهما في الاستشهاد كانا يستخدمان مصطلحاتٍ مثل: «ندر»، و«نزر»، و«ضعف»، و«قلّ»، و«شاذّ»، و«ضرورةٌ»، و«كثيرٌ» ومشتقّاتها، أو عبارات كقولهم: ذهب قومٌ. وهي لبيان مدى استعمال كل قاعدة في الكلام الفصيح.

وبهذا تمّ البحث عن الاستشهاد في الشرحين الشهيرين للألفية، وبالله التوفيق وإليه المآب.

المصادر والمراجع

أ) العربية

- **القرآن الكريم.**

١ـ ابن الرسول، سيدمحمدرضا. (١٣٧٩هـ. ش). «استشهاد به نهج البلاغه در كتب معتبر نحوى». ***مجله دانشكده ادبيات وعلوم انسانى***. دانشگاه فردوسى مشهد ٣و٤: ٧٣٧ ـ ٧٥٤.

٢ـ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤١٣هـ/١٩٩٣م). ***الدرر الكامنة في أعيان المأة الثامنة***. (ج ٢). بيروت: دار الجيل.

٣ـ ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن. (آ ١٣٨١ هـ .ش). ***شرح ابن‌عقيل على ألفية ابن‌مالك (ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن‌عقيل)***. (تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد). (ج ١). طهران: استقلال.

٤ـ ــــــــــــــــ . (ب ١٣٨١ هـ .ش). ***شرح ابن‌عقيل على ألفية ابن‌مالك (ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن‌عقيل)***. (تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد). (ج ٢). طهران: استقلال.

٥ـ أبوغربية، عصام عيد فهمي. (٢٠٠٦م). ***أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق***. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦ـ البغدادي، عبد القاهر بن عمر. (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). ***خزانة الأدب ولب لسان العرب***. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. (ج ١). (ط ٣). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٧ـ سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٤٠٣ هـ/١٩٨٣م). ***الكتاب***. (تحقيق وشرح محمد عبدالسلام هارون). (ج ٥). (ط ٢). بيروت: عالم الكتب.

٨ـ السيوطي، عبدالرحمن بن أبي‌بكر. (د.ت). ***الاقتراح في علم أصول النحو***. (تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم). قم: نشر أدب الحوزة.

٩ـ ــــــــ. (١٣٨٦هـ.ش). ***البهجة المرضية لجلال الدين السيوطي على ألفية ابن‌مالك***. (تعليق السيد علي الحسيني). (ط ٣). قم: دار الفكر.

١٠ـ ــــــــ. (آ ١٩٩٤م). ***عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي***. (حقّقه وقدّم له دكتور سلمان القضاة). (ج ١). بيروت: دار الجيل.

١١ـ ــــــــ. (ب ١٩٩٤م). ***عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي***. (حقّقه وقدّم له دكتور سلمان القضاة). (ج ٣). بيروت: دار الجيل.

١٢ـ ــــــــ. (د.ت). ***المزهر في علوم اللغة وأنواعها***. (شرحه وصححه وضبطه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي). (ج ١). القاهرة: مكتبة دار التراث.

١٣ـ الشرقاوي، السيد دسوقي إبراهيم. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). ***معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو***. القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٤ـ الشيرازي، سيدصادق. (آ ١٣٦٨هـ. ش/١٤٠٩هـ.ق). ***شرح السيوطي، توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية***. (ج ١). (ط ٢). قم: دارالإيمان.

١٥ـ ــــــــــــــــ. (ب ١٣٦٨هـ. ش/١٤٠٩هـ.ق). ***شرح السيوطي، توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية***. (ج ٢). (ط ٢). قم: دارالإيمان.

١٦ـ ضيف، شوقي. (١٩٨٣م). ***المدارس النحويّة***. (ط ٥). القاهرة: دار المعارف.

١٧ـ المبارك، مازن. (١٤٠١هـ/١٩٨١م). ***النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطوّرها***. (ط ٣). بيروت: دار الفكر.

١٨ـ مجمع اللغة العربية. (١٤١٢هـ/١٣٧٢هـ. ش). ***المعجم الوسيط***. (ط ٤). طهران: دفتر نشر فرهنگ اسلامي.

١٩ـ مدني، سيدعلي خان بن أحمد. (د. ت). ***الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية***. قم: دار الهجرة.

٢٠ـ ولد أباه، محمد المختار. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). ***تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب***. (مراجعة محمد توفيق أبو علي ونعيم علوية). بيروت: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية.

٢١ـ يعقوب، إميل. (١٤١٣هـ/١٩٩٢م). ***المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية***. بيروت: دار الكتب العلميّة.

ب) الفارسية

٢٢ـ مشيرفر، شيوا. (١٣٧١ هـ. ش). «***شرح و بررسى شواهد قرآنى أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك***» (پـايان نامه كارشناسى ارشد) دانشگاه تربيت مدرس.